كلمة ونص

يونس خلف

التعاميم وحدها لا تضمن استقرار الأسواق!

السؤال الذي نطرحه مباشرة وبلا مقدمات: هل مشكلات الأسواق والمواد والسلع الأساسية والأسعار تنتهي بتعميم من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك؟

كالعادة في شهر رمضان المبارك واشتداد الطلب على المواد الغذائية وخاصة مستلزمات المائدة الرمضانية تصدر الوزارة التعميم الذي يجدد التأكيد والتشدد والتذكير وتهيئة الجداول وتكثيف الدوريات واستقبال الشكاوى.

والسؤال: هل ثمة جدوى من كل ذلك على أرض الواقع؟

منطق الأشياء وواقع الحال وكل ما يحدث يؤكد أن التعاميم لم تكن في يوم ما كفيلة بضمان استقرار الأسواق وتأمين المواد بأنواعها للمواطنين ضمن الجودة والمواصفة المطلوبة والأسعار المناسبة، وليس بالتعاميم وحدها تكون الرقابة فعالة ومجدية.

والأمر الآخر: هل التعليمات والمهام المطلوبة من وزارة حماية المستهلك هي خاصة بشهر رمضان فقط أم إنها من الوظائف الأساسية اليومية في كل زمان ومكان مثل توزيع الجدول الرقابي للدوريات وتقسيم المحافظة إلى قطاعات حسب الأهمية بما يحقق سهولة وانسيابية العمل الرقابي وفعاليته وتلبية متطلبات المستهلكين ورفد الدوريات بالعناصر الإدارية المكلفة بالعمل الرقابي وتكثيف الدوريات لتغطية كافة الأسواق والفعاليات التجارية ومتابعة سير الأسعار للمواد بشكل يومي للوقوف على وضع الأسواق واستقرارها ووفرة المواد فيها والتركيز على تداول الفواتير و... وغيرها من المهام التي وردت في التعميم ويتم التأكيد عليها في كل رمضان.

الوقائع التي تسجلها الذاكرة التاريخية تؤكد أن الرهان على آليات عمل من هذا النوع هو رهان خاسر، وإذا كان هناك من يريد ترحيل المسؤوليات بالسؤال: ما الحل؟

نقول الحل تعرفونه قبلنا وهو مكافحة أصل البلاء وهم السماسرة وبعض التجار الذين يتحكمون بتسعير السلع والمنتجات وفقاً لسعر الصرف في السوق السوداء، والحل الذي يعرفه أصحاب الشأن قبل أن نعرفه هو مكافحة مافيات السوق السوداء والقضاء على من يقوم بتحويل بضاعته إلى دولارات كل يوم بيومه.

وبما إن التعاميم والإجراءات الحكومية غير قادرة على التأثير بما يحدث والحد منه، فإن أولى المهام والمسؤوليات التي تتحملها هي النجاح في التدخل الإيجابي بما يسهم في تأمين المواد الأساسية وتخفيض الأسعار في الأسواق، فالتعاميم والإجراءات التي تشبهها لا تخفض الأسعار، ولا تحقق المنافسة التي تؤدي إلى كسر الاحتكار، ولا تحقق شعار الحكومة بتحقيق التوازن بين توفير المواد بأسعار مناسبة ودخل المواطن، وهذا هو الوجع الحقيقي للمواطن سواء في شهر رمضان أم غيره.

اللحام يربح بالذبيحة حوالي مليون ليرة

عضو فلاحي القنيطرة لـ«الوطن»: حجة الأعلاف ليست صحيحة بسبب توافر المراعي حالياً

القنيطرة- خالد

رفع باعة اللحوم الحمراء بالقنيطرة أسعارهم للمرة الرابعة أسوة بالمحافظات المجاورة، وبين أبناء المحافظة أن أسعار اللحوم الحمراء ارتفعت منذ بداية العام الحالي نحو ١٠٠ بالمئة، ولتصبح أسعار لحم العجل مشابهة للغنم، والمستغرب أن الذبائح جميعها (فطائم أو ثنايا) نادراً أن تجد بائع في مركز المحافظة يبيع لحم خاروف (ذكر).

وأمام ذلك فإن الشكوى حاضرة على أصحاب اللحوم الحمراء من ناحية التدليس وبيع لحم الغنم على أنه خاروف (ذكر).

مربي ماشية بالقنيطرة أكد أن الأرباح التي يحققها باعة اللحوم الحمراء تعادل سعر الذبيحة، وأنه باع ذبيحة بوزن ٨٤ كيلو بسعر ١٦ ألف ليرة للكيلو القائم، وبإجمالي نحو ١,٤ مليون، وعلى فرض أن الذبيحة وبعد التشفية تصبح ٤٢ كيلو أي نصفها (علماً أن الذبيحة يذهب منها ٤٠ بالمئة من وزنها القائم) يصل مربح اللحام إلى أكثر من مليون ليرة.

وبرر صاحب ملحمة ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء بسبب غلاء العلف وتكاليف النقل ونفقات أخرى، مبيناً أن سعر الخاروف القائم حالياً يتراوح بين ٣٢ – ٣٤ ألف ليرة، والعجل ٢٥ – ٢٧ ألفاً، ولكي تكون التسعيرة منصفة حسب رأيه يجب أن يكون سعر كيلو لحم العجل ٦٠ ألفاً والغنم ٦٠ والخاروف ٧٠ ألفاً، معترفاً أن الأسعار الحالية غير مناسبة لدخل المواطن وأن «نسبة شراء اللحوم لا تتعدى ٢٠- ٣٠ بالمئة بسبب الوضع المعيشي، وهذا أدى إلى انخفاض استهلاك اللحوم الحمراء بسبب تدني القدرة الشرائية عند أبناء القنيطرة لكونهم من أصحاب الدخل المحدود وأغلبية الزبائن من تجمعات دمشق وريفها، موضحاً أنه قبل ارتفاع الأسعار كان يذبح عجلاً كل يومين، أما حالياً فكل أسبوع يقوم بذبح عجل، علماً أن حاجة (استهلاك) القنيطرة كانت ١٠٠ ذبيحة قبل ارتفاع الأسعار واليوم صار حسب الطلب.

ونفى عضو اتحاد فلاحي القنيطرة عبد الحكيم الجناطي ارتفاع اللحوم الحمراء بسبب غلاء المواد العلفية، فاليوم المراعي متوافرة وكثيرة بالقنيطرة بعد تحسن الطقس، مؤكداً أن هناك أسباباً أخرى لارتفاع أسعار اللحوم الحمراء ومعالجتها عند المعنيين لوقف نزيف الثروة الحيوانية!

وأكد رئيس دائرة الأسعار في مديرية التجارة الداخلية خميس الفواز أنه رغم ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء بالقنيطرة إلا أنها ما زالت من أرخص المحافظات وذلك من خلال المقارنة مع أقرب المحافظات دمشق وريفها حيث وصل كيلو اللحم إلى ٩٠ – ١٠٠ ألف.

وحول عدم إصدار تسعيرة جديدة للحلوم الحمراء، أجاب الفواز أنه من غير الممكن حالياً إصدار نشرة باللحوم بسبب تذبذب الأسعار وعدم استقرارها والحاجة إلى تسعيرة ملزمة من وزارة التجارة الداخلية، أسوة بالمأكولات الشعبية والتي تم إقرارها مؤخراً بعد حساب التكلفة الفعلية لكل مادة.

بدوره بيّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة فرج صقر أن المكتب التنفيذي وباجتماعه القادم سيصدر نشرة أسعار شاملة لجميع المواد الغذائية والتموينية ومن بينها اللحوم الحمراء، مشيراً إلى أن مديرية التجارة الداخلية تعاني نقص عناصر الرقابة التموينية (٨ عناصر) ولكن ذلك لا يعفي المديرية من القيام بواجبها وتسيير دوريات مستمرة على جميع الفعاليات لضبط الأسواق والمخابز ومحطات الوقود ومراقبة الجودة من خلال سحب العينات وتدقيق بطاقات البيان لجميع المواد المعروضة للبيع واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المخالفين وإحالتهم إلى القضاء المختص، لافتاً إلى تشديد الرقابة على المسلخ البلدي ومحلات بيع اللحوم الحمراء والتأكد من صلاحية المادة والمواشي المذبوحة وخلوها من الأمراض.

وطالب أبناء المحافظة بتشكيل لجنة مهمتها تحديد السعر الحقيقي لمادة اللحم وذلك خلال عملية الذبح بالمسلخ، بعد وزن الخاروف القائم وطرح المخلفات والجلد والقيام بوزنه بعد عملية (التشفية) وبالتالي يمكن عندها تحديد التكلفة الحقيقية لمادة اللحم.

أسعار المواد في ريف الرقة المحرر الأرخص بين جميع المحافظات

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن»: جميع المواد متوافرة.. كيلو لحم الخروف ٤٠ ألف ليرة

محمود الصالح

أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين في محافظة الرقة إسماعيل الحسين توافر جميع المواد الاستهلاكية التي يحتاجها المواطن في جميع المناطق المحررة في ريف الرقة وبأسعار أقل من المحافظات المجاورة بنسبة تصل إلى أكثر من ٣٠ بالمئة في بعض المواد.

وبين الحسين في تصريح لـ«الوطن» أن الأسواق في المناطق المحررة تحوي تشكيلة سلعية واسعة في جميع المحلات التجارية، حيث يبلغ سعر لحم الخروف ٢٥ بالمئة دهنة ٣٥ ألف ليرة وفق التسعيرة ويباع في الواقع بحدود ٤٠ ألف ليرة.

وأشار الحسين إلى وجود ٨ صالات للسورية للتجارة تقوم بالتدخل الإيجابي في توفير المواد المقننة إضافة إلى تشكيلة سلعية واسعة تلبي حاجة المستهلك،وبالنسبة لصالة السورية للتجارة في الريف الغربي المحرر في الدبسي سيتم تشغيلها قريباً وطرح كل المواد فيها نظراً لتأمين عامل يقوم باستلام الصالة وتوزيع المواد فيها، في الوقت الحالي يتم توزيع المواد المقننة بموجب البطاقة فيها عند بداية كل دورة تموينية، وأما مادة السكر فيصل الكيلو في السوق إلى ٧٥٠٠ ليرة سورية، نتيجة ارتفاع تكاليف الشحن، وتقوم صالات السورية للتجارة بتوزيع المواد المقننة من السكر والرز وفق البطاقة لجميع المواطنين، أما بالنسبة لمادة الفروج فيصل سعر الكيلو الحي في ريف الرقة المحرر إلى ١٧ ألف ليرة للكيلو، وهو قياساً للمحافظات الأخرى المجاورة تعتبر تلك المناطق هي الأرخص في هذه الفترة.

جدير بالذكر أن جميع المواد الموجودة في أسواق محافظة الرقة في الوقت الحالي ليست من إنتاج المحافظة ويتم شحنها من المحافظات الأخرى وخاصة الخضر والفواكه، حيث يصل سعر كيلو البندورة اليوم إلى ٢٧٠٠ ليرة، والبطاطا ١٨٠٠ ليرة والبادنجان ٢٧٠٠ ليرة والكوسا ٢٥٠٠ ليرة، والفليفلة ٧ آلاف ليرة والتفاح ٣٥٠٠ ليرة. أما المواد المنتجة محلياً فهي مقتصرة على الألبان والأجبان حيث يصل سعر كيلو لبن الغنم إلى ٧ آلاف ليرة سورية والأجبان ١٥ ألف ليرة والسمن العربي ١٠٠ ألف ليرة سورية، والكمأة ٢٥ ألف ليرة سورية للنوعية الكبيرة.

شكوك حول استخدام «النظارة الذكية» في أحد الامتحانات الجامعية؟!

٧٠٠ حالة غش وتلاعب امتحاني بدمشق معظمها في كلية الآداب ثم الحقوق

فادي بك الشريف

ضبطت جامعة دمشق ٧٠٠ حالة غش وتلاعب في امتحاناتها للتعليم النظامي في مختلف الكليات والمعاهد بالجامعة وفروعها في درعا والسويداء والقنيطرة معظمها كان ضبوطاً ترتبط بالغش والقصاصات الورقية مع تسجيل ١٤٠ حالة غش باستخدام الجوال و٢٤ حالة تزوير و١٥ حالة غش باستخدام سماعة البلوتوث.

كما تم ضبط ٣ حالات غش باستخدام الساعة الذكية، وحالتي انتحال شخصية، ناهيك عن ضبط مخالفات لأنظمة الامتحانية و٤٠ حالة شغب، ليصار إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة المنصوص عليها في قانون تنظيم الجامعات والتي تصل للفصل من الجامعة فيما يخص استخدام الجوال وسماعة البلوتوث والساعة الذكية وانتحال الشخصية.

وجاءت كلية الآداب أولاً بالنسبة لضبوط الغش وخاصة أنها تضم أكبر عدد من الطلاب على مستوى الجامعة، بحيث تم تسجيل أكثر من ٢٠٠ حالة غش وتلاعب، ثم جاءت بعدها كلية الحقوق بواقع ١١٠ حالات، و٢٦ حالة في كلية التربية، و٢٠ حالة في كلية الهمك، و١٧ حالة في الزراعة، و١٥ حالة في الاقتصاد، و١٢ ضبطاً في العلوم السياسية، فيما جاءت أقل ضبوط الغش في كلية طب الأسنان بواقع حالة غش وحيدة.

وفي حادثة غش إذا تأكد وقوعها فستكون الحالة الأولى من نوعها على مستوى حالات الغش في سورية باستخدام «النظارة الذكية»، حيث إن الجامعة خاطبت الاتصالات للتدقيق في الواقعة واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.

وفي صلب الموضوعات الامتحانية، وبعد متابعة من «الوطن» شكلت رئاسة جامعة دمشق لجنة للتدقيق في المقرر الامتحاني الذي أثار ضجة كبيرة في كلية الحقوق بالجامعة وخاصة في ظل الشكاوى الكثيرة التي رصدتها «الوطن» حول مقرر التأمينات الاجتماعية على خلفية تدني درجات عدد من الطلبة في السنة الرابعة لكون المقرر لم يتم إعطاؤه رسمياً خلال الفصل الدراسي الأول، ونتيجة عدم توافق سلم التصحيح مع الأسئلة المطروحة وخرج عنه بشكل كبير عما هو مألوف في سلالم التصحيح السابقة حسب ما أفاد به الطلبة الذين ناشدوا بإنصافهم من الجامعة والكلية، وخاصة أن عدداً من الطلاب معدلاتهم مرتفعة حصلوا على ٥٠ بالمئة أو أقل من ذلك.

وفي متابعة للموضوع بين عميد كلية الحقوق الدكتور هيثم الطاس أن رئاسة الجامعة على الفور وجهت بالتحقق من الموضوع، واطلعت على تبرير أستاذ المادة الامتحانية لوضع الجامعة بصورة الموضوع ليصار إلى اتخاذ القرار النهائي حياله في أسرع وقت، علماً أنه يتم النظر في مدى شمول الأسئلة للمقرر ومقارنتها مع سلم التصحيح ومطابقته لمضمون السؤال الامتحاني، والنظر في مدى وجود سلم تصحيح لهذا العام مغاير للسنة الماضية.

وقال عميد الكلية: من المحتمل إعادة تصحيح المقرر وفق سلم تصحيح جديد، مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنصاف الطلبة ومراعاة وضعهم، علماً أن أستاذ المقرر تأخر بتسليم نتيجة المادة الامتحانية لفترة تجاوزت الشهر.

وفي السياق، أكد الطاس أن نتائج مقررات الكلية صدرت باستثناء مقرر وحيد (الجزائية ٢) نسبة النجاح فيه ٧ بالمئة فقط على الرغم من أن المادة مؤتمتة، مؤكداً أن أستاذة المقرر قدمت تبريرها حول النسبة الموضوعة والقرار النهائي يعود إلى رئاسة الجامعة، مضيفاً: من الممكن النظر بالأسئلة الأقل إجابة وذلك بحذفها وتوزيع درجاتها إذا تقرر رفع النسبة.

> بعد متابعة من «الوطن» لجنة للتدقيق بأحد المقررات.. وعميد الكلية يرجح إعادة تصحيح المادة